مجلة علمية محكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

Iraqi University
COLLEGE OF EDUCATION FOR WOMEN JOURNAL

جـهة الإصدار: كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية اختصاص الـمجلة:

العلوم الإنسانية والتربوية

ISSN 2708-1354 (Print)

ISSN 2708-1362 (Electronic)

رقم الاعتماد في دار الكتب والوثائق العراقية 2138 لسنة 2016م نوع الإصدار:

(فصلي) كل ثلاثة أشهر.

نطاق التوزيع: داخل العراق البريد الإلكتروني:-

wom.mag.uni@aliraqia.edu.iq

هاتف سكرتارية التحرير: 07747936814 (الهاتف الأرضي) داخلي: (2028)

مجلة كلية التربية للبنات – الجامعة العراقية ، المجلات الأكاديمية المحكمة:

https://www.iasj.net/iasj/journal/349/issues

- **حقوق النشر محفوظة.**
- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله الخطي.**

ما ينشر في المجلة من بحوث ووجهات نظر تعبر عن أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الكلية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامـــــعة العراقية
كلية التربية للبنات

مـــــجَـــلَـــة

مَجلة عِلمية محكمة

تصدر عن كلية التربية للبنات

فـصلية دوريـــة

العدد الحادي والثلاثـــــون (31) الجزء الثاني (2)
الصادر بتاريخ: 15/كانون الأول/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ
الْإِنسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾

سورة الرحمن: الآيات ١ - ٤

أولاً : المشرف العام

الأستاذ الدكتور هدى محمد صالح عبد الجبار / اللغة العربية / قسم اللغة العربية / عميدة الكلية

ثانياً : رئيس هيئة التحرير:

الأستاذ الدكتور رنا صميم صديق / فلسفة إسلامية / أصول الفقه / معاونة العميد للشؤون العلمية

ثالثاً : مدير التحرير:

الأستاذ الدكتور أحمد عبد الجبار فاضل/ اللغة العربية / البلاغة والنقد/ قسم اللغة العربية

رابعاً : أعضاء هيئة التحرير:

١. أ.د. مولود عويمر: تخصص التاريخ / جامعة الجزائر / كلية العلوم الانسانية .....عضواً خارجياً.
٢. أ.د. ابراهيم عبد الرحيم أحمد ربابعة: تخصص أصول فقه / جامعة الوصل / كلية الدراسات الاسلامية/ الإمارات العربية ..... عضواً خارجياً.
٣. أ.د. بو منجل عبد الملك : تخصص اللغة العربية/ النقد الحديث/جامعة سطيف، الجزائر/ كلية الآداب واللغات ..... عضواً خارجياً.
٤. أ..م.د نجاة موسى الفيتوري / تخصص: تربية وعلم نفس/علم نفس تعليمي/ الجامعة الأسمرية الإسلامية / كلية التربية / ليبيا ..... عضواً خارجياً
٥. أ.م.د نجاح عبدالله احمد البياع / تخصص: الدراسات الإسلامية / الدعوة والثقافة الإسلامية/ جامعة الأزهر / كلية أصول الدين / مصر ..... عضواً خارجياً.
٦. أ.د. سوسن صالح عبدالله : تخصص: اللغة الانكليزية/الترجمة .....عضواً ومدققاً للغة الإنكليزية
٧. أ.د. بشرى غازي علوان / تخصص: اللغة العربية / اللغة..... عضواً
٨. أ.د نهلة عاشور منسي / تخصص: فلسفة إسلامية / الفقه الإسلامي .....عضواً
٩. أ.د. محمود دهام نايف / تخصص: أصول الدين / الحديث النبوي .....عضواً
١٠. أ.د. ليث خليل خلف / تخصص: تاريخ / التاريخ القديم .....عضواً
١١. أ.م.د وصال كاظم حسين : تخصص: اللغة العربية / البلاغة والأدب .....عضواً
١٢. أ.م.د أسيل عبد الحميد عبد الجبار / تخصص: علم النفس التربوي.....عضواً
١٣. أ.م.د جنان عبدالله شفيق / تخصص: اللغة الإنكليزية / الأدب .....عضواً
١٤. أ.م.د ذكرى فاضل محل / تخصص: طرائق التدريس / التاريخ .....عضواً

١٥. أ.م.د سماح ثائر خيري / تخصص: رياض اطفال .....عضواً
١٦. أ.د يونس يحيى عبدالله / تخصص: اللغة العربية / اللسانيات النصية.....عضواً ومدققاً لغوياً.
١٧. أ.م سيناء احمد جار الله / تخصص: دراسات مالية / ادارة مالية .....عضواً ومحاسباً مالياً.

خامساً : موظفو المجلة

١. م.م. مروة مرزا حمزة / تخصص : تاريخ / مسؤولة وحدة المجلة .

٢. براء إبراهيم سالم / سكرتيرة المجلة .

قائمة المحتويات – العدد (٣١) الجزء الثاني 15/ كانون الأول/2025- البحوث المحكمة

ت	اسم البحث	الباحث	الصفحة
.٣٣	هذه رسالة الحذفية لأبي سعيد محمد الخادمي (ت ١١٧٦هـ) – دراسة وتحقيق –	أ.د. بشرى أحمد محمد أمين	٦٦٤-٧١٢
.٣٤	الارهاق المهني وعلاقته بالتفكير التعاطفي لدى المرشدين التربويين	ا.م.د. محمد خضير محمود	٧١٣-٧٣٨
.٣٥	الرواية النوبية في ضوء النقد البيئي رواية (دنقلا) لعلي إدريس أنموذجا	م .د غادة جمال مكي	٧٣٩-٧٥٩
.٣٦	أثر برنامج ارشادي بأسلوب العلاج بالقبول والالتزام في خفض القمع العاطفي لدى طالبات الصف الرابع الاعدادي	م.د. اسراء كريم خليفة	٧٦٠-٧٨٦
.٣٧	نَتَاجُ الشُّعَرَاءِ مِنْ سِيرَتِهُم (العَصْرُ العَبّاسِيّ) مِثَالًا	م. د. صلاح راهي إبراهيم	٧٨٧-٨١٦
.٣٨	اثر استراتيجية سكامبر في تنمية التحصيل الدراسي لدى طلبةقسم معلم الصفوف الأولى بمادة التربية الفنية	م.د. علي جبار محمد	٨١٧-٨٤٣
.٣٩	رؤية موجزة للدولة الخوارزمية في كتاب عفاف سيد صبرة التاريخ السياسي للدولة الخوارزمية	م.م اسراء محسن عبد الواحد	٨٤٤-٨٦٢
.٤٠	قراءة في كتاب: مصرع الخلافة العثمانية لفهمي الشناوي	م.م اسيل هشام محمد	٨٦٣-٨٨٥
.٤١	آية الإذن بالقتال دراسة تفسيرية وتحليلة	م . م . آلاء صباح شكر	٨٨٦-٩٠٩
.٤٢	موقف عصبة الأمم من لواء الاسكندرونة	م.م. إيمان نعيم عرد	٩١٠-٩٢٦
.٤٣	واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بمهارات التدريس لدى المعلمين	م.م ايناس اسماعيل شحاذه المشهداني	٩٢٧-٩٤٩
.٤٤	المستشرق وليم مونتجومري وات وكتابه فضل الاسلام على الحضارة الغربية (العلوم العقلية انموذجاً)	م.م. تغريد عبد الجواد عبد حاشوش	٩٥٠-٩٧٤
.٤٥	مجلة الزراعة العراقية عام (١٩٤٦- ١٩٥٨م) دراسة تاريخية	م.م. حسين علي حسين خليل	٩٧٥-١٠٠٢
.٤٦	الدرس الصوتي في الثلث الأخير من القرآن الكريم : دراسة لغوية دلالية"سورة الحشر أنموذجا	م.م. زينب صالح مهدي هاشم	١٠٠٣-١٠٢٤
.٤٧	دراسة تحليلة مقارنة في تفسير سورة المائدة(من الآية (٢٤ إلى ٣١) انموذجا)	م.م سعدة طعمة محسن علي	١٠٢٥-١٠٤٦
.٤٨	((أثر طريقة السياق المجتمعي في تحصيل طلاب الصف الاول الاسلامي في مادة العلوم))	م.م. عادل عبد اللطيف احمد القيسي	١٠٤٧-١٠٥٧
.٤٩	الإحالة وأثرها في تماسك النص القرآني، دراسة تحليلية في سورة غافر (قصة مؤمن آل فرعون أنموذجا)	م.م. عمر منذر خضير	١٠٥٨-١٠٨٤

.٥٠	دلالة الشمس والقمر في شعر ابن خفاجة الأندلسي	م.م. فاطمه الزهراء خليل ناصر أ.م.د. رافد جهاد عبدالله	١٠٨٥-١١٠٠
.٥١	الآراء العقدية للرازي في تفسيره الكبير	م.م. فرح عبد الصاحب سلمان	١١٠١-١١٢٢
.٥٢	ما نُسب إلى المبرد وفي المقتضب ما يُعارضه	م.م.عمار ثامر هزبر ديمي	١١٢٣-١١٤٣
.٥٣	قياس التفكير البصري لدى تلامذة المرحلة الابتدائية	سجى فوزي كاظم ا.د. إيمان عبد الكريم ذيب	١١٤٤-١١٧٣
.٥٤	الفنون البلاغية في كتابي المرزباني (ت ٣٨٤هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ)	غفران قاسم سايط أ.د. سرى طه ياسين	١١٧٤-١٢٠١
.٥٥	نسق الفحولة والأنوثة والزمكان في شعر قبيلة مذحج	عُلا حسين عبدالله ا.د.صالح احمد رشيد	١٢٠٢-١٢٢٥
.٥٦	النسق القرابي لمجتمع الاميش دراسة انثروبولوجية في ولاية اوهايو الامريكية	محمد أمير عباس أ.د علي زيدان خلف	١٢٢٦-١٢٤٠
.٥٧	النظام الاقتصادي وتأثيره على السياسة المالية دراسة في الانثروبولوجيا الاقتصادية	فريال عزيز عليوي أ.د علي زيدان خلف	١٢٤١-١٢٥٤
.٥٨	**The Correlation between Iraqi EFL University Students' Writing Self-Regulated Strategies and Performance**	مريم عبدالناصر طلال أ.د. ضياء مزهر خريبط	١٢٥٥-١٢٧٢
.٥٩	أبنية الأفعال من حيث التجرد والزيادة في شعر المرّار الفقعسي (ت٧٥ هجرية)	كواكب محمد كحيط عبد الله أ.م.د. هدى هشام اسماعيل	١٢٧٣-١٢٩٨
.٦٠	**Exploring Themes, Characters, and Social Criticism in Arthur Miller's All My Sons: A Comprehensive, In-Depth Analysis**	د. اسامة عبد حمدي	١٢٩٩-١٣٢٣
.٦١	ظاهرة زيادة حروف المعاني في شعر شعراء المعلقات السبع	د.آدم عبد الشافع سليمان بخت د. جمال الدين إبراهيم عبدالرحمن أحمد أ.د محمد أحمد الأمين أحمد	١٣٢٤-١٣٤٨
.٦٢	الشخصية الإيجابية وعلاقتها بمفهوم الذات لدى طلبة المرحلة المتوسطة	م.عماد إبراهيم فزع الجميلي	١٣٤٩-١٣٨٢
.٦٣	رمز الخمر في شعر الحارث بن بدر الغُداني	د. اسامه ماجد سلمان صالح	١٣٨٣-١٤٠١
.٦٤	التصوف ورجالاته وأبرز مراكزه في العراق من القرن الثالث الهجري الى القرن السادس الهجري – دراسة تاريخية	رئيس أحاث أقدم: وفاء ضياء محمد	١٤٠٢-١٤٢٩

التعريف:

مجلة علمية دورية محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية للبنات الجامعة العراقية

تحمل الرقم الدولي:

ISSN (print): 2708 – 1354 ISSN (online): 2708 – 1362

مجلة معتمدة في دار الكتب والوثائق العراقية بالرقم: (2138) لسنة 2016م

وتقوم بنشر البحوث العلمية القيمة والأصيلة

في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية.

دعـــوة:

ترحب هيئة تحرير المجلة بإسـهامات الباحثين، وأصـحاب الأقلام من الكتاب والمثقفين في أقسـام الفكر الإسـلامي، والعلوم الإنسـانية، والاجتماعية، والتعليمية والتربوية، وكل ما له صـلة بشـؤون المرأة والمجتمع، وقضـايا الإنماء التربوي والتعليمي، والبرامج التطويرية المعاصـرة على وجه العموم ، على وفق قواعد النشـر المعتمدة من هيئة تحرير المجلة ، على وفق تعليمات وضـوابط النشـر في الـمجلات العلمية الصادرة من دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم والبحث العلمي الموقرة.

ضوابط النشر في المجلة

١. تتخصص المجلة بنشر الحوث العلمية القيمة والأصيلة في المجالات الإنسانية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها إلى أي جهة أخرى (بتعهد خطي من صاحب البحث) ضمن المحاور المشار إليها في التعريف أعلاه ،شرط الالتزام بمنهجية البحث العلمي وخطوات المتعارف عليها محلياً وعالمياً، وتقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الانجليزية بنسبة محددة.

٢. تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة جميعها لفحص أولي من هيئة التحرير لتقرير مناسبتها لتخصص المجلة، ثم لبيان أهليتها للتحكيم، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث بالكامل، أو تشترط على الباحث تعديله بما يتناسب وسياسة المجلة قبل إرسال إلى المحكمين.

٣. ضرورة تحقق السلامة اللغوية مع مراعاة علامات الترقيم، ومتانة الأسلوب ووضوح الفكرة علل أن يكون الباحث مسؤولًا عن السلامة اللغوية للبحث المقدم باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. ترسل البحوث المقبولة للتحكيم العلمي السري إلى خبراء من ذوي الاختصاص قبل نشرها، للتأكد من الرصانة العلمية والموضوعية والجدة والتوثيق على وفق استمارة معتمدة ولا تلتزم هيئة التحرير بالكشف عن أسماء محكميها، وترفض البحوث المتضمنة في خلالها إشارات تكشف عن هوية الباحث.

٥. لضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث أو الباحثين في الصفحة الأولى من البحث فحسب.

٦. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات الجوهرية المقترحة من المحكمين للبحث.

٧. يحق لهيئة تحرير المجلة رفض البحث واتخاذ القرار وعدم التعامل مع الباحث مستقبلاً عند اكتشافها ما يتنافى والأمانة العلمية المطلوبة بعد التثبت من ذلك.

٨. تنتقل حقوق طبع البحث ونشره الى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول للنشر، ولا يجوز النقل أي عن البحث إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد أن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.

٩. لا تدفع مكافأة للباحثين عن البحوث المحكمة التي تقبل للنشر في المجلة وتقدم رئاسة هيئة التحرير مكافأة خاصة للمحكمين.

١٠. تعتمد المجلة آلية التوثيق المتنوعة فتقبل البحوث بآلية التوثيق بالهوامش سواء أكان في نفس الصحيفة ، أم في نهاية البحث، كما تقبل البحوث بآلية التوثيق في المتن بالطريقة

المتعارف عليها عالمياً بـ APA.

١١. تقبل المجلة كذلك البحوث الميدانية أو المعملية ،شرط أن يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومدى الحاجة اليه ، ومن ثم يحدد مشكلة البحث في هيئة مساءلات أو فرضيات، ويعرف المفاهيم والمصطلحات، ويقدم ،عندها قسماً خاصاً بالإجراءات يتناول فيه خطة البحث ومجتمع والعينات والادوات ، فضلا عن قسم خاص بالنتائج ومناقشتها، ويورد أخيراً قائمة المراجع.

١٢. لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد من المجلة سواء أكان بحث منفرداً أم مشتركاً مع باحث آخر.

١٣. يزود صاحب البحث– عند نشره– بنسخة واحدة مستلة مختومة من البحث المنشور في العدد.

١٤. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يرد إليها من مطبوعات، تأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة، والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم، واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.

١٥. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو رأي الكلية.

١٦. جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة تكون باسم رئيس التحرير، أو مدير التحرير عبر العنوان البريدي :wom.Mag.uni@aliraqia.edu.iq ، أو رقم هاتف المجلة.

١٧. أخيرا تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر والهادئ والبعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات، وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات، أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية، وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

دليل المؤلف Author Guidelines

١. يقدم الباحث طلب خطي (استمارة رقم 1 المرفقة) مختوم بالختم الرسمي لجهة الانتساب .

٢. يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية مطبوعة مكبوسة على ورق(A4) وعلى وجه واحد، وتكون إعدادات حواشي الصفحة 5.2سم من كل جانب بخط(Simplified Arabic)بحجم 14 للمتن و 12 للهامش، و16 غامق للعنوان الرئيسي و 15 غامق للعنوان الفرعي. واذا كان البحث باللغة الانجليزية فيكون بخط(Times New Roman) .

٣. لا يزيد البحث عن خمس وعشرين صفحة ، ويكون من ضمنها المراجع والحواشي والجداول والأشكال والملاحق. ويتحمل الباحث ما قيمته ثلاثة آلاف دينار عن كل صحيفة زائدة.

٤. يوقع الباحث التعهد الخاص بكون البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر الى جهات أخرى، ولن يقدم للنشر في الوقت نفسه حتى انتهاء إجراءات التحكيم (استمارة رقم 2).

٥. يلتزم الباحث بتقديم نسخة من كتاب الاستلال الإلكتروني للبحث وبخلافه يتعذر النشر.

٦. يتعهد الباحث بجلب نسخة إلكترونية من البحث على قرص حاسوب (CD) بعد إجراء جميع التعديلات المطلوبة وقبول البحث للنشر في المجلة.

٧. يرفق مع البحث خلاصة دقيقة باللغتين العربية والانجليزية على ألا تزيد على صحيفتين مع السيرة الذاتية.

٨. يسدد الباحث أجور النشر والخبراء بحسب مقدارها بكل لقب علمي على وفق المنصوص عليه في الكتب الرسمية ، ويتم تسليم الاجور الى الجهة الرسمية في القسم المالي للكلية بوصولات رسمية تحفظ حق الباحث وادارة المجلة ، ولا تسترد الاجور في حالة رفض رئيس التحرير او المقيمين للبحث المقدم لأسباب علمية او لسلامة الفكرية او غيرها.

٩. يستلم الباحث إيصالا خطيا بتاريخ تسليم البحث. ثم يُعلم بالإجراءات التي تمت.

١٠. إذا استخدم الباحث واحدة من أدوات البحث في الاختبارات أو جمع البيانات فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة اذا لم تنشر في صلب البحث أو ملاحق .

١١. تلتزم المجلة بإرسال البحث الى مقومين بخطاب تأليف، استمارة رقم 3 المرفقة ، على أن يتم تقويم البحث في مدة أقصاها ١٠ أيام، وبخلافهِ يقدم الخبير اعتذاره في أسبوع، وعندما يكون التقويم العلمي ايجابياً باتفاق اثنين من المقومين يحال البحث إلى المقوم اللغوي لتدقيقه لغوياً.

دليل المقوم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقوم للبحوث المرسلة:

١. يقوم البحث على وفق استمارة معتمدة للتقويم (استمارة رقم 4) تتضمن الآتي:

أ- فقرة تتعلق بموضوع البحث هل سبقت دراسته من قبل بحسب علمكم؟ وهل يوجد اقتباس حرفي؟ (الإشارة إلى الاقتباس إن وجد) أو استلال مع تحديد مكان الاستلال.

ب - جدول تقويمي فني تفصيلي يعبر عنه بـ (24) فقرة محددة صيغت على وفق مقياس ليكرت الثلاثي: جيد (3)، مقبول :(2)، ضعيف:(1) ويقوم الخبير بالتأشير على اختيار واحد منها تبعاً لقناعته بمحتوى الفقرة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

ت - مكان محدد لملاحظات الخبير الخاصة بتفاصيل البحث، أو بأساسيات العامة (علمية أو منهجية) كي يستفيد منها الباحث.

ث - خلاصة التقويم المتعلقة بصلاحية النشر على وفق ثلاث خيارات (صالح للنشر أو صالح بعد إجراء التعديلات، أو غير صالح للنشر) على وفق المعايير المحددة في الاستمارة.

ج - مكان محدد لتثبيت مسوغات عدم الصلاحية للنشر إذا حكم بذلك.

٢. على المقوم التأكد من تطابق وتوافق عنوان الخلاصتين العربية والإنجليزية لغوياً.

٣. أن يبين المقوم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة واضحة ومعبرة.

٤. أن يبين المقوم هل أن الباحث اتبع الأسلوب الإحصائي الصحيح.

٥. أن يوضح المقوم هل أن مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.

٦. على المقوم تحديد مدى استخدام الباحث المراجع العلمية.

٧. يمكن للمقوم أن يوضح بورقة منفصلة التعديلات الأساسية لغرض قبول البحث.

٨. توقيع الخبير على الاستمارة تمثل تعهداً خطياً بأنه قام بتقويم البحث علميا على وفق المعايير الموضوعية، وان البحث يستحق التقويم الحاصل عليه ومطلوب تسجيل اسمه على وفق ما مثبت في الاستمارة.

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحيةُ العدد...

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا محمدٍ ، وعلى آلهِ وصحبهِ تسليماً كثيراً...

أما بعدُ...

يولدُ عدد جديد من مجلة (كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية) يحمل الرقم31 ، الواحد والثلاثين ، بتأريخ 2025/12/15 ، يحوي بحوثاً متنوعة بين لغوية وأدبية وتربوية ونفسية وتاريخية واجتماعية ، وبحوث اللغة الإنكليزية ، ليكون العدد منهلاً للباحثين والدارسين والقراء عموماً ، يروي عطش المعرفة وحب العلم والتميز.

وفي هذا الإطار تؤكد إدارة المجلة حرصها على أن تكون البحوث المنتخبة في المجلة مثمرة للمجتمع والإنسان العراقيين ، وأن تلتزم بمبادئ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعليماتها ، في نوعية الموضوعات التي تعالجها ، واسهامها المباشر في تنمية المجتمع العراقي والارتقاء به في سلم العلم والمعرفة .

نسأل الله السداد والتوفيق للباحثين والقراء ، ونسأله تعالى السداد لنا في عمل تحرير المجلة ، وأن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم ، ويكون لبنة في البناء المعرفي والعلمي لكليتنا الرصينة ، وخطوة نحو التقدم والازدهار العلمي لعراقنا الحبيب ، ومن الله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

مدير تحرير المجلة

أ.د.أحمد عبد الجبار فاضل

شتاء 2025/12/15

ما نُسب إلى المبرد وفي المقتضب ما يُعارضه

That which was Ascribed to Al-Mubarrad and in Al-Muqtadab That which Contradicts It

م.م.عمار ثامر هزبر ديمي

ammar.timeemi@gmail.com

المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة/٢

الكلمات المفتاحية: النسبة، المبرد، المقتضب، المعارضة

الملخص:

الحمد لله الذي علّم الإنسان البيان، وأفاض عليه نعمة اللسان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

أما بعد، فإنّ دراسة آراء النحويين الأوائل، وعلى رأسهم أبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تكشف عن العديد من التفاصيل العلمية التي غالبًا ما تتعرض للخلط أو التحريف في مراحل لاحقة من تاريخ النحو، فقد نسب بعض الشرّاح والمتأخرين آراء إلى المبرد تتعارض مع ما ورد في نصوصه الواضحة في كتابه "المقتضب"، ممّا استدعى ضرورة مراجعة هذه الاقتباسات وتقييمها بشكل علمي دقيق.

وقد تناولت هذه الدراسة ثماني مسائل نحوية شهدت خلافًا بين ما صرّح به المبرد في كتابه "المقتضب" وما نُسب إليه في بعض كتب اللغة، تشمل هذه المسائل: عمل المصدر المعرّف بـ(ال)، ودلالة (لن) بين النفي والاستقبال، وتأثير (إن) الزائدة على (ما) النافية، وموقفه من عدّ الهاء حرفًا من حروف الزيادة، وتحديد الناصب للمصدر بين الأفعال ذات المعنى الواحد، وتحقيق مذهبه في أداة التعريف (ال)، ومسألة (قلّما) وأثر (ما) فيها، وأخيرًا قضية إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي للنصوص الأصلية، متتبعةً أقوال المبرد كما وردت في كتابه "المقتضب"، ومقارنةً بينها وبين الاقتباسات التي وردت في كتب بعض العلماء الذين نسبوا إليه تلك الآراء.

Abstract

Praise be to God, who taught man eloquence and bestowed upon him the blessing of the tongue. Peace and blessings be upon our Master Muhammad, the most eloquent of those who spoke the Arabic language, and upon his pure and immaculate family and chosen companions.

To proceed, a study of the views of early grammarians, most notably Abu al-Abbas al-Mubarrad (d. ٢٨٥AH), reveals many scholarly details that were often subject to confusion or distortion in later stages of the history of grammar. Some commentators and later scholars have attributed views to al-Mubarrad that contradict the clear texts contained in his book "Al-Muqtabas," which necessitates a careful review and evaluation of these quotations. This study addressed eight grammatical issues that witnessed disagreement between what Al-Mubarrad stated in his book "Al-Muqtabas" and what was attributed to him in some language books. These issues include: the function of the infinitive definite article (al), the significance of

(lan) between negation and the future tense, the effect of the additional (in) on the negative (mā), his position on considering the ha' as an additional letter, identifying the accusative of the infinitive among verbs with a single meaning, examining his doctrine regarding the definite article (al), the issue of (qalma) and the effect of (mā) on it, and finally, the issue of completing the passive participle of the hollow trilateral waw.

The study relied on the analytical inductive approach of the original texts, tracing Al-Mubarrad's statements as they appeared in his book "Al-Muqtabas" and comparing them with the quotations contained in the books of some scholars who attributed these views to him.

١- عمل المصدر المحلى بـ(الـ)

تناول النحويون مسألة عمل المصادر إذا نُوّنت أو أُضيفت أو دخلتها الألف واللام، فوقع الخلاف في حال كونه محلى بالألف واللام، وقد نُسب إلى المبرد (ت٢٨٥هـ) في هذه المسألة قولان: أحدهما صريح بالموافقة لسيبويه (ت١٨٠هـ) في عمل المصدر معرفة ونكرة، والآخر نسبه إليه بعض النحويين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، والرضيّ (ت٦٨٦هـ)، والبغداديّ (ت١٠٩٣هـ) مخالفة لسيبويه بمنعه عمل المصدر المحلى بالألف واللام، ولمعرفة منشأ الخلاف في نسبته، وذلك من خلال دراسة نصوصه الأصلية وآراء النحويين الذين نسبوا إليه القول بالمخالفة.

أولاً: موقف سيبويه

ذهب سيبويه إلى أنّ المصدر يعمل عمل فعله سواء أكان نكرة أم معرفة، إذ قال: ((وتقول: عجبتُ من الضربِ زيداً كما قلت: عجبتُ من الضاربِ زيداً، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين))[١].

قال الشاعر[٢]:

ضعيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ يخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجل[٣]

فقد أعمل المصدر المحلى بالألف واللام (النكاية) لأنّ الألف واللام هنا تعقب التنوين، فيعمل عمل المنون.

ثانياً: موقف المبرد

كلام المبرّد كان صريحاً في كتابه المقتضب عن عمل المصدر، فذكر أنّ المصدر يعمل معرفة ونكرة، إذ قال: ((وإن نوّنت، أو أدخلت فيه ألفاً ولاماً جرى ما بعده على أصله، فقلت: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً، وإن شئت نصبت زيداً ورفعت عمراً، أيّهما كان فاعلاً رفعته، تقدّم أو

تأخّر، وتقول: أعجبني الضربُ زيدٌ عمراً، فممّا جاء في القرآن منوناً قوله: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (البلد: ١٤-١٥) وقال الشاعر[٤] فيما كان بالألف واللام:

لَقَد عَلِمَت أُولَى المُغِيرةِ أَنَّنِي لَحِقت فلم أَنكُلْ عن الضَّربِ مِسمَعَا[٥]

أراد عن ضرب مِسمع، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة، فعمل عمل الفعل))[٦].

فأعمل المصدر المحلى بالألف واللام (الضرب) في (مِسمع)، وكلام المبرد هنا صريح في أنّ المصدر يعمل نكرة ومعرفة، وقد وافق في هذا ما ذهب إليه سيبويه.

ثالثاً: النسبة المناقضة لرأي المبرد

على الرغم ممّا تحدّث به المبرد في المقتضب نجد بعض النحويين (ابن الحاجب، والرضيّ، والبغداديّ) قد نسبوا إليه المنع مخالفاً لسيبويه.

إذ قال الرضيّ في شرح الكافية: ((وسيبويه والخليل جوَّزا إعمال المصدر المعرّف باللام مطلقاً ... والمبرد منعه، قال: لاستفحال الاسمية فيه))[٧].

وقال البغدادي في الخزانة: ((ومن النحويين من ينكر عمل المصدر وفيه الألف واللام، لخروجه عن شبه الفعل، فينصب ما بعده بإضمار مصدر منكور فيُقدّره: ضعيفُ النِّكايةِ نكايةٍ أعداءَهُ، وهذا يلزمه مع تنوين المصدر؛ لأنّ الفعل لا ينوّن، فقد خرج المصدر عن شبه الفعل بالتنوين فينبغي على مذهبه أن لا يعمل، يقول: هو ضعيف عن أن ينكي عدوَّه وجبان أن يثبت ولكنّه يلتجي إلى الفرار ويخاله مؤخّراً لأجله. وأراد ببعض النحويين أبا العباس المبرد))[٨].

رابعاً: مناقشة النسبة والرد عليها

إذا تتبعنا نص المبرد في كتابه المقتضب يتّضح أنّه لا يمنع العمل مطلقاً، بل يجيزه سواء أكان منكراً أم معرفاً، ويبدو أنّ النسبة إليه تعود إلى تأويلات لبعض عباراته الأخرى، أو اعتماداً على رأي في موضع معين قد يُفهم منه المنع، دون أن يكون ذلك مذهبه، وربّما وقع الخلط أيضاً بسبب موقف المبرد من مسألة الجر بالمصدر المعرف، إذ يشترط في بعض المواضع وجود قرينة، ممّا أدّى إلى توهم المنع المطلق.

فالأولى الاعتماد على نص المبرد الصريح في المقتضب، فهو من كتبه المعتمدة، ويقرّ فيه بعمل المصدر المحلى بالألف واللام، وأمّا ما نسبه إليه بعض النحويين فيحتمل أحد أمرين: إمّا أنّه مبنيّ على فهم غير دقيق لعبارته، وإمّا أنّه اختلف في النقل والتأويل.

فلذلك قد تبيّن من مناقشة المسألة أنّ المبرد يوافق سيبويه في جواز عمل المصدر منكّراً ومعرّفاً، كما ورد صراحة في كتابه المقتضب، وما نسبه إليه بعض النحويين من المنع هو تأويل أو نسبة موضعية لا تمثل مذهبه.

٢- (لن) بين دلالتي النفي والاستقبال

تعدّ (لن) من أدوات النفي المشهورة في اللغة العربية، وقد اختلف النحويون في دلالتها بين النفي المجرد والاستقبال المؤكد، وتزداد أهمية هذه المسألة بسبب ما نُقل عن المبرد من قول يُوهم خلافاً مع المشهور عنه، إذ يوافق سيبويه في هذه المسألة، بينما ينسب إليه ابن هشام (ت٧٦١هـ) رأياً آخر يخالف هذا المذهب.

أولاً: موقف سيبويه

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ (لن) حرف نفي ونصب واستقبال، فهي تنفي الفعل المضارع وتختص به، وقد نصّ سيبويه على أنّ (لن) تُفيد النفي في المستقبل، إذ قال: ((وإذا قال: سوف يفعل فإنَّ نفيه لن يفعلَ))[٩].

ثانياً: موقف المبرد

قد ذهب جمهور النحويين ومنهم المبرد مذهب سيبويه بمسألة (لن)، وقد صرّح في كتابه المقتضب بأنّ (لن) تفيد نفي الفعل في الاستقبال، إذ قال: ((ومن هذه الحروف (لن) وإنَّما تقع على الأفعال نافية لقولك: سيفعل؛ لأنَّك إذا قلت: هو يفعل جاز أن تخبر به عن فعل في الحال، وعمّا لم يقع، نحو هو يُصلِّي، أي هو في حال صلاة، وهو يُصلِّي غداً، فإذا قلت: سيفعل، أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع، فإذا قلت: لن يفعل فهو نفي لقوله: سيفعل، كما أنّ قولك: ما يفعل نفي لقوله: هو يفعل))[١٠]، وقال في موضع آخر: ((ومن هذه الحروف (لن)، وهي نفي قولك: سيفعل، تقول: لن يقومَ زيد، ولن يذهبَ عبد الله))[١١].

كلام المبرد هنا عن (لن) موافق لما قاله سيبويه من أنّ (لن) حرف لنفي المستقبل.

ثالثاً: النسبة المناقضة لرأي المبرد

يذكر ابن هشام في المغني أنّ المبرد يذهب إلى أنّ (لن) تفيد نفي الوقوع مطلقاً لا نفي الاستقبال فقط، إذ قال: ((ولن أفعل كلام تام، وقول المبرد إنَّه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل واقع مردود بأنّه لم ينطق به مع أنَّه لم يسد شيء مسدَّه))[١٢].

وقد فهم بعض الباحثين أنّ هذا القول من المبرد يتعارض مع ما أثبته في كتابه المقتضب، إذ إنّه صرّح بأنّها لنفي الاستقبال، فما نُسب إليه من أنّها لنفي الوقوع يُثير التساؤل، لذلك يستوجب البحث والتحليل.

رابعاً: مناقشة النسبة والرّدّ عليها

عند قراءة نصّ المبرد في المقتضب لا نجد له رأياً بأنّ (لن) تنفي الوقوع مطلقاً من غير تقييد بالاستقبال، بل آراؤه واضحة في أنّها تختص بالاستقبال، وما نسبه إليه ابن هشام لا يتعارض مع مذهبه المشهور، وذلك لأمرين: أنّ رأي المبرد (لن الفعل واقع) لا يلزم النفي منه مطلقاً، بل قد يكون نفي الوقوع في الاستقبال بدلالة المعنى العام للسياق، والآخر إنّما أراد ابن هشام تفسيراً تركيبياً لا دلالياً، فهو ينظر إلى (لن أفعل) في حال كونه مركباً من مبتدأ حذف خبره، لا أنّه يغيّر من وظيفة (لن) الدلالية.

ويبطل كلام ابن هشام أنّ المبرد ردّ على الخليل (ت١٧٠هـ) في زعمه بأنّ (لن) مركبة من لا وأن، إذ قال المبرد: ((وكذلك (لن) وإنّما هي (لا أن) ولكنّك حذفت الألف من لا والهمزة من (أن) وجعلتهما حرفاً واحداً، وليس القول عندي كما قال؛ وذلك أنّك تقول: زيداً لن أضرب، كما تقول: زيداً سأضرب، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأنّ (زيداً) كان ينتصب بما في صلة (أن)، ولكن (لن) حرف بمنزلة أن))[١٣].

فقد تبيّن من بحث هذه المسألة أنّ ما نُسب إلى المبرد من رأي بأنّ (لن) تفيد نفي الوقوع مطلقاً، لا يرقى إلى كونه مذهباً مخالفاً لما أثبته صراحة في كتابه المقتضب، بل يمكن فهمه على نحو تركيبي لا دلالي، أو يعدّ تأويلاً من ابن هشام، وعليه أنّ المبرد يظلّ في جملة من يرى (لن) نافية للفعل في المستقبل، موافقاً في ذلك لسيبويه وجمهور البصريين.

٣- (ما) النافية بين الإعمال والإهمال بعد (إنْ) الزائدة

تعدّ (إنْ) الزائدة من المسائل الخلافية في النحو العربي، وقد تناولها النحويون بالتحليل والتمحيص، ولا سيّما اقترانها بـ(ما) النافية، وقد وقف المبرد موقفاً لافتاً من هذه المسألة في كتابه المقتضب، إذ تحدّث عن (إن) الزائدة تكفّ (ما) عن النصب، ويوافق في ذلك سيبويه وجمهور النحويين، ومع ذلك قد نسب إليه الرضيّ رأياً مخالفاً لما طرحه في كتابه المقتضب تُبيّن عمل (ما) على الرغم من زيادة (إن) بعدها.

أولاً: موقف سيبويه

تحدّث سيبويه عن إبطال (ما) النافية عن العمل بعد زيادة (إن) بعدها، إذ قال: ((وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: إنَّما، وذلك قولك: ما إن زيدٌ ذاهبٌ))[١٤].

ثانياً: موقف المبرد

صرح المبرد في الجزء الأول من كتابه المقتضب عن السألة إذ قال: ((وتكون (إن) زائدة في قولك: ما إن زيدٌ منطلقٌ، فيمتنع (ما) بها من النصب الذي كان في قولك: ما زيدٌ منطلقاً، كما يمتنع (إنّ) الثقيلة بها من النصب في قولك: إنّما زيدٌ أخوك))[١٥].

وكقول الشاعر[١٦]:

وما إنْ طِبُّنا جُبنٌ وَلكن منايانا ودَولةُ آخرينا[١٧]

وتحدّث عن هذه المسألة في الجزء الثاني أيضاً، إذ قال: ((أن تدخل زائدة مع (ما) فتردّها إلى الابتداء، كما تدخل (ما) على (إنّ) الثقيلة، فتمنعها عملها، وتردّها إلى الابتداء في قولك: إنّما زيدٌ أخوك، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾(فاطر: ٢٨) وذلك قولك: ما إن يقوم زيد، وما إن زيد منطلق، لا يكون الخبر إلّا مرفوعاً لما ذكرت لك))[١٨]، كلام المبرد هنا صريح بأنّ (إنْ) الزائدة تكفّ (ما) النافية عن العمل.

ثالثاً: النسبة المناقضة لرأي المبرد

بعد كلّ ما صرح به المبرد في كتابه المقتضب ينسب إليه الرضيّ بأنّه يرى إعمال (ما) النافية مع زيادة (إنْ) بعدها، إذ قال: ((وقد جاءت (إن) بعدها غير كافّة شذوذاً وهي عند المبرد قياس))[١٩].

رابعاً: مناقشة النسبة والرّدّ عليها

إنّ نسبة الرضيّ للمبرد خلاف ما في كتابه المقتضب قد فهم من مواضع ذكره للمسألة في كتابه أنّ المبرد يجيز الإعمال ولا سيما في الشعر خاصة، ولكن نصوصه الواضحة في المقتضب ترجّح أنّ المبرد رأيه صريح بأنّ (إن) الزائدة إن وقعت بعد (ما) النافية كفتها عن العمل، ما يجعل نسبة الرضيّ إلى المبرد محل نظر.

فقد تبيّن للباحث أثناء بحث آراء المبرد والرضيّ في هذه المسألة أنّ المبرد قد ذهب مذهب سيبويه والجمهور، من أنّها إذا دخلت الزائدة مع (ما) ردّتها إلى الابتداء، خلاف ما نسبه إليه الرضيّ.

٤- الهاء الزائدة

تعدّ الحروف الزائدة من المسائل التي نالت اهتماماً واسعاً عند النحويين الأوائل، ومنهم سيبويه والمبرد، وقد اتفق أكثر النحويين ومنهم المبرد في عدّ الهاء من الحروف الزائدة في مواضع معينة، إلّا أنّ بعض النحويين قد نسبوا إلى المبرد رأياً مخالفاً لما صرّح به في كتابه المقتضب، إذ زعموا أنّه أخرج (الهاء) من حروف الزيادة.

أولاً: موقف سيبويه

عرّف النحويون الزيادة بأنّها دخول حرف لا يؤثر في المعنى الإفرادي للكلمة، بل يفيد أغراضاً نحوية أو بيانية، وقد عدّ سيبويه أحرف الزيادة عشرة: الألف، والواو، والياء، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام، والميم، إذ قال: ((فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنّها خفية كما أنّ الياء خفية، وهي من حروف الزيادة كما أنّ الياء من حروف الزيادة، وهي من موضع الألف، وهي أشبه الحروف بالياء))[٢٠]، وقال في موضع آخر: ((وأمّا الهاء فتُزاد لتبيّن بها الحركة، وقد بيّنّا ذلك، وبعد ألف المد في الندبة نحو: وا غلاماه، ويا غلاماه، وقد بُيِّن أمرها))[٢١].

ثانياً: موقف المبرد

نصّ المبرد في أكثر من موضع في كتابه المقتضب على أنّ الهاء من أحرف الزيادة، موافقاً لسيبويه في هذا الباب، إذ قال: ((وهي عشرة أحرف: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام، والميم))[٢٢]، وقال في موضع آخر: ((والهاء تُزاد لبيان الحركة، ولخفاء الألف))[٢٣].

فكلام المبرد صريح بأنّ الهاء من أحرف الزيادة، وبيّن مواضع زيادتها، وقد ذكر في باب حروف البدل[٢٤] بأنّ الهاء من حروف الزيادة، كما ذكر في الجزء الثالث: ((فأمّا (أُمّهات) فالهاء زائدة؛ لأنّها من حروف الزوائد))[٢٥].

ثالثاً: النسبة المناقضة لرأي المبرد

على الرغم من كلّ هذا الكلام الصريح من المبرد في المقتضب يقابله إصرار من كثير من النحويين على أن ينسبوا إلى المبرد القول بأنّه أخرج الهاء من أحرف الزيادة، إذ قال ابن جني

(ت٣٩٢هـ): ((أمّا أبو العباس فكان يُخرج الهاء من حروف الزيادة، ويذهب إلى أنّها إنّما تلحق للوقف))[٢٦].

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): ((وقد أخرجها أبو العباس من حروف الزيادة، واحتج بأنّها لم تزد إلّا في الوقف من نحو: ارمِه واغزُه واخشَه، قال فلا أعدّها مع الحروف التي كثرت زيادتها))[٢٧].

وقال الرضي: ((وأمّا الهاء فكان المبرد لا يعدّها ولا يلزمه، نحو: اخشَهْ، فإنّها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه))[٢٨].

وقال الأشموني (ت٩٠٠هـ): ((وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء))[٢٩]، وقال في موضع آخر: ((وأنكر المبرد زيادتها، وقال: إنّها إنّما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان، كما في (ماليَهْ) و(يا زيداه) وللإمكان، كما في نحو (عِهْ، وقِهْ) كما قدمته، فهي كالتنوين وباء الجر))[٣٠].

رابعاً: مناقشة النسبة والرّدّ عليها

يمكن الجمع بين ما صرّح به المبرد وما نُسب إليه، بأنّ المبرد كان يرى أنّ الهاء قد تُزاد في مواضع معينة، لكنّها ليست مطردة ولا تدخل في كلّ موضع تشابه لفظه، ومن ثم فلعلّه رفض بعض المواضع التي رأى فيها غيره زيادة الهاء، فظنّ من نقل عنه أنّه ينكر زيادتها على الإطلاق.

فقد تبيّن للباحث أثناء تحليله لنصوص المقتضب أنّ المبرد لم يُخرج الهاء من أحرف الزيادة على الإطلاق، بل وافق في ذلك جمهور النحويين ومنهم سيبويه، وإن كانت له تقييدات في بعض المواضع، فإنّ ما نُسب إليه من إخراج الهاء من أحرف الزيادة يجب أن يُفهم في ضوء عباراته الصريحة وسياقها التام.

٥- الناصب للمصدر بين الأفعال المترادفة ذات المعنى الواحد

تناول النحويون الأوائل مسألة تحميل فعل على فعل آخر إذا اتفقا في المعنى في سياق تحليلهم لعلاقات الأفعال ذات المعنى الواحد بالمصادر المنصوبة بعدها، التي يبدو فيها المصدر منصوباً بفعل مضمر متفق مع الفعل الظاهر في المعنى، وهذا ما صرّح به المبرد في كتابه المقتضب في سياق تحليله لإمكان النصب بفعل مضمر إذا اتفق مع فعل ظاهر في المعنى موافقاً لسيبويه، وهو ما يُعرف بالحمل على المعنى، إلّا أنّ ابن يعيش والرضيّ قد نسبا إليه خلاف ما صرّح به في كتابه المقتضب.

أولاً: موقف سيبويه

صرّح سيبويه في باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحد، إذ قال: ((وذلك قولك: اجتوَرُوا تجاوُراً، وتجاوَرُوا اجتواراً، لأنّ معنى اجتوَرُوا وتجاوَرُوا واحد، ومثل ذلك: انكسرَ كسراً، وكُسِرَ انكساراً، لأنّ معنى كُسِر وانكسر واحد، وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾(نوح: ١٧)، لأنّه إذا قال: أنبته فكأنّه قال: قد نبت، وقال عزَّ وجلَّ ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ (المزمل: ٨)، لأنّه إذا قال: تبتَّل فكأنَّه قال: بَتِّل..))[٣١].

ثانياً: موقف المبرد

يرى المبرد أنّ الناصب للمصدر فعل مضمر من معنى الفعل الظاهر بدليل تقديره للنص الكريم: والله أنبتكم فنبتم نباتاً، إذ قال: ((واعلم أنّ الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر؛ لأنّ الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه، وذلك نحو قولك: أنا أدعُك تَرْكاً شديداً، وقد تطوَّيت انطواءً؛ لأنّ تطوَّيت في معنى انطويت، قال الله عزّ وجلّ ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ ، لأنّ تبتَّل وبتِّل بمعنى واحد، وقال ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾، ولو كان على أنبتكم لكان إنباتاً))[٣٢].

وكذلك يشهد لهذا سياق حديثه في الجزء الثالث، فقد ذكر آيات وشواهد شعرية حذف فيها الفعل الناصب للمصدر، إذ قال: ((ومثل هذا – إلّا أنّ اللفظ مشتق من فعل المصدر، ولكنهما يشتبهان في الدلالة – قوله عزّ وجلّ ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ ، على: وبتِّل، ولو كان على تبتَّل لكان تبتُّلاً، وكذلك ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ ، لو كان على أنبت لكان إنباتاً، ولكن المعنى – والله أعلم – أنّه إذا أنبتكم نبتم نباتاً))[٣٣]، فالمبرد يرى أنّ الاتفاق في المعنى كافٍ للدلالة على ناصبه، فيحمل الفعل المضمر على الفعل الظاهر، لأنّ المعنى واحد، وهذا ما يسميه النحويون الحمل على المعنى، وهو باب من أبواب الاتساع في المعنى والتقدير النحوي.

ثالثاً: النسبة المناقضة لرأي المبرد

قد نسب إلى المبرد ابن يعيش والرضيّ القول بأنّ الناصب هو الفعل الظاهر، خلاف ما صرّح به في كتابه المقتضب.

إذ قال ابن يعيش: ((فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي وبعضهم يضمر لها فعلاً من لفظها.. أي أنبتكم

فنبتم نباتاً.. وهو مذهب سيبويه))[٣٤]، فقد قيّد ابن يعيش مذهب المبرد بردّه إلى قاعدة المطابقة اللفظية، ورفض مجرد الاشتراك في المعنى كعلاقة نحوية كافية لنصب المصدر.

وقال الرضي في شرح الكافية: ((ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنّه منصوب بالفعل الظاهر وهو أولى؛ لأنّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه))[٣٥]، فيرى الرضيّ أنّ الاشتراك في المعنى لا يمنع النصب بالفعل الظاهر، بل لا بدّ أن يكون العامل اللفظي من جنس المصدر، كما نسب إلى المبرد أنّ الأصل عدم التقدير من دون ضرورة في هذه المسألة.

رابعاً: مناقشة النسبة والرّدّ عليها

إنّ الخلاف بين النحويين في هذه المسألة لا يمكن فصله عن النظرة الفلسفية لمفهوم العامل، فالمبرد يميل إلى توسيع دائرة العامل، فقد يكون معنوياً أو تقديرياً إذا اتضح وجهه، وجعل المعنى جزءاً فاعلاً في التأثير النحوي، بينما ابن يعيش والرضي من الدعاة إلى التقيّد بالعامل اللفظي ورفض التساهل في الإعراب المعنوي الذي تأثّر بمنطق أصول الفقه.

فإنّ الخلاف بين النحويين في هذه المسألة لا يعود إلى الفهم الإعرابي فقط، بل يعبّر عن اختلاف عميق في رؤية العلاقة بين المعنى والبنية، ويجسّد التحول من النحو التفسيري عند البصريين الأوائل كالمبرد إلى النحو الشكلي عند المتأخرين كابن يعيش والرضي، وتعد هذه المسألة مثالاً مهماً على مرونة اللغة العربية واتساعها في حمل الدلالات وإن ضيّقها التقعيد لاحقاً، فقد تبيّن للباحث أثناء بحث آراء المبرد في كتابه المقتضب عن هذه المسألة أنّ المبرد قد ذهب فيها مذهب سيبويه والجمهور في أكثر من موضع خلاف ما نقل عنه ابن يعيش والرضيّ.

٦- أداة التعريف (الـ)

اتفق النحويون على أنّ أداة التعريف (ال) تدخل على الأسماء فقط، وتعمل على تعريفها، وقد اختلفوا في طبيعتها النحوية، فمنهم من قال باسميتها، ومنهم من قال بحرفيتها، ومنهم من أثبت لها وظيفة موصولة، ثم ميّزوا بين أنواعها العهدية والجنسية والموصولة وغيرها، لذا تعدّ أداة التعريف (ال) من أهم الأدوات في اللغة العربية وأكثرها تداولاً، وقد أولى النحويون الأوائل عناية خاصة بتحليل دلالتها ووظيفتها النحوية، ومنهم أبو العباس المبرد، فقد ناقش دلالة أداة التعريف في أكثر من موضع، وقد مثّل ما نسبه إليه صاحب التصريح (خالد الأزهري) (ت ٩٠٥هـ) والرضي في شرح الكافية انعكاساً لتصورات نحوية دقيقة تستحق البحث فيها.

أولاً: موقف سيبويه

قد تكلّم سيبويه عن أداة التعريف (ال)، إذ بيّن أنّ أداة التعريف هي اللام فقط، والخلاف بينه وبين الخليل في الهمزة من حيث الزيادة والأصالة ثم جعلها موصلة باللام؛ لكثرة الاستعمال، إذ قال: ((وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرف واحد كقد، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أَأُريد، ولكن الألف كألف أَيْمُ في أَيْمُ الله، وهي موصولة كما أنّ ألف أَيم موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه.. شبّهوها بألف أحمر لأنّها زائدة مثلها))[٣٦].

ثانياً: موقف المبرد

كلام المبرد عن أداة التعريف (ال) إنّما هو تكرار لما تطرّق إليه سيبويه، إذ قال المبرد: ((ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وإنّما زيدت على اللام؛ لأنّ اللام منفصلة ممّا بعدها، فجعلت معها اسماً واحداً بمنزلة قد))[٣٧].

ثالثاً: النسبة المناقضة لرأي المبرد

نسب صاحب التصريح إلى المبرد القول بأنّ أداة التعريف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، إذ قال: ((وأسقط مذهباً رابعاً وهو أنّ المعرّف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد))[٣٨].

فذكر صاحب التصريح أنّ ابن مالك لخّص الآراء في أداة التعريف بثلاثة مذاهب، وأسقط المذهب الرابع الذي نسبه إلى المبرد.

وكذلك نسب الرضي في شرح الكافية إلى المبرد هذا المذهب، إذ قال: ((وذكر المبرد في كتاب (الشافي) أنّ حرف التعريف الهمزة وحدها، وإنّما ضُمّ إليها اللام؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام))[٣٩].

رابعاً: مناقشة النسبة والرّدّ عليها

إنّ ما نقله صاحب التصريح والرضيّ عن المبرد لا يتطابق مع ما قرّره في كتابه المقتضب، فقد تكون النسبة ناتجة عن تصحيف أو اختلاط بين المبرد وغيره من النحويين، أو وقع الخلاف في تفسير عبارة مجملة له، فيتّضح أثناء البحث أنّ المبرد موافق لسيبويه في أنّ أداة التعريف اللام وحدها والهمزة مزيدة، فما نُسب إليه خلاف رأيه في المقتضب قد يكون لغيره أو نُقل

من غير مصنفاته المعتمدة، وهذا يدعونا إلى العناية بالتحقيق عند نقل آراء النحاة الأوائل وعدم التسليم بما في كتب الشروح ما لم يُعضِّده بالنص من كتبه المعتمدة.

٧- قلَّما

يتناول هذا البحث مسألة نحوية تتعلق بتركيب (قلّما)، فقد اختلف العلماء في نوع (ما) التي تتصل بها، فمنهم من قال بأنّها كافة ومنهم سيبويه، ومنهم من قال بزيادتها، ويركز البحث على موقف المبرد، الذي وافق فيه سيبويه على أنّ (ما) في (قلّما) كفّت (قلّ) عن العمل، فلذلك اختصت بالأفعال وامتنعت عن الأسماء، وما ورد خلاف ذلك فهو للضرورة، ولكن النحاس (ت٣٣٨هـ) وابن الشجري (ت٥٤٢هـ) وابن هشام نسبوا إليه خلاف رأيه في كتابه المقتضب، فلذلك ارتأى البحث إلى تحليل هذه النسبة.

أولاً: موقف سيبويه

بيّن سيبويه أنّ (قلّ) إذا دخلتها (ما) كفتها عن الفاعل فلا يقع بعدها إلّا الجملة الفعلية، وإذا وقع بعدها جملة اسمية فهو ضرورة، إذ قال في باب ما يحتمل الشعر: ((ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنّه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قوله[٤٠]:

صَدَدتِ فَأَطوَلتِ الصُّدُودَ وقلَّما وِصالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدومُ[٤١]

وإنَّما الكلام: وقلَّ ما يدومُ وصالٌ))[٤٢].

ثانياً: موقف المبرد

بيّن المبرد أنّ (قلّ) إذا دخلت عليها (ما) كفتها عن العمل وامتنع دخولها على الأسماء واختصت بالأفعال، وما ورد غير ذلك فهو للضرورة، إذ صرّح عن ذلك في موضعين، إذ قال في الجزء الأول: ((ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك، وكان جائزاً للضرورة، كما يجوز مثله في (سوف)، و(قلَّما)، و(قد) نحوها من الحروف التي تكون أصلاً للأفعال، ... وإنّما (قلَّما) للفعل))[٤٣]، وقال في الجزء الثاني: ((وكذلك (قلّ) تقول: قلَّ رجلٌ يقول ذلك، فإن أدخلت (ما) امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال، فقلت: قلمّا يقوم زيد، ومثل هذا كثير))[٤٤].

واستشهد المبرد بالبيت نفسه الذي استشهد به سيبويه الذي رأى فيه ضرورة، فيتضح من هذا أنّه ليس هناك خلاف بين سيبويه والمبرد في (قلَّما).

ثالثاً: النسبة المناقضة لرأي المبرد

نسب إلى المبرد النحاس أنّه يجوز دخول (قلّما) على الجملة الفعلية والاسمية، إذ قال: ((وحكى لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد أنّ هذا جائز في الكلام والشعر، كما أنّ إنّما يكون بعدها الفعل والابتداء والخبر))[٤٥].

ونسب إليه ابن الشجري أيضاً بزيادة (ما)، إذ قال: ((فقال المبرد: ما زائدة والاسم بعدها مرتفع بقلّ))[٤٦].

وكذلك نسب إليه ابن هشام في المغني أنّه خالف سيبويه وجعل (ما) في (قلّما) زائدة و(وصال) في البيت المستشهد به فاعل للفعل، إذ قال: ((وزعم المبرد أنّ (ما) زائدة، ووصال: فاعل لا مبتدأ))[٤٧].

رابعاً: مناقشة النسبة والرّدّ عليها

على الرغم من وضوح رأي المبرد في كتابه المقتضب في موافقته سيبويه في هذه المسألة بجعل (ما) كافة، فما نُسب إليه خلاف ذلك محل نظر؛ لأسباب علمية ومنهجية، منها مخالفة صريحة لنص المقتضب، إذ لا يحتمل التأويل، واحتمال الخطأ في الفهم أو النقل، فلذلك نلحظ أنّ ابن هشام لم يسند عبارته إلى نص المبرد الصريح، بل أوردها بقوله (زعم)، فلو قال المبرد بالزيادة لصرّح بها، كما صرّح بمخالفته في نقده لسيبويه، ولا يستبعد أنّ يكون أصحاب الشروح قد نقلوا عن نسخة غير محققة أو فيها تحريف بسيط في اللفظ من غير تثبّت، فلذلك تبيّن أثناء الاستقراء والتحليل أنّ المبرد لم يصرّح بزيادتها.

٨- إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي

عند صياغة اسم المفعول ممّا اعتلَّت عينه من ذوات الواو، يحدث إعلال بالنقل والحذف، فتُنقل حركة العين (الواو) إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها (الفاء)، فيجتمع بعد هذا النقل ساكنان، فتُحذف إحدى الواوين، واختُلف أيتُهما المحذوفة، فسيبويه يرى واو مفعول؛ لأنّها زائدة، والواو الأولى أصلية، فالزيادة أولى بالحذف، والأخفش يرى أنّ المحذوفة عين الكلمة؛ لأنّه إذا التقى ساكنان حُذف الأول أو تحرّك لالتقاء الساكنين، وندر تصحيح اسم المفعول من ذوات الواو، ولا يجوز الإتمام إلّا للضرورة الشعرية، وهذا هو رأي المبرد في ردّ جميع الأشياء إلى أصولها للضرورة الشعرية، لكنّ ابن جني وابن يعيش والسيوطي نسبوا إليه خلاف ذلك القول على الإطلاق.

أولاً: موقف سيبويه

هناك نص في كتاب سيبويه يفيد جواز إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي، إذ يقول: ((وقد جاء مفعول على الأصل فهذا أجدر أن يلزمه الأصل قالوا: مخيوط. ولا يُستنكر أن تجيء الواو على الأصل))[٤٨].

ثانياً: موقف المبرد:

نقل المبرد منع جمهور البصريين الإتمام، بينما يرى جواز ردّ الأشياء إلى أصولها في الضرورة الشعرية، إذ قال: ((فأمّا الواو فإنّ ذلك لا يجوز فيها؛ كراهية الضمة بين الواوين، وذلك أنّه كان يلزمه أن يقول: مَقْوُول، فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء. هذا قول البصريين أجمعين، ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة))[٤٩].

ورأي المبرد في هذه المسألة إنّما جرى على قاعدة عامة، كان غالباً ما يكررها في كتابه المقتضب، وهي أنّه يجوز ردّ الأشياء إلى أصولها في الضرورة الشعرية، إذ قال: ((ولو اضطر شاعر لردّه إلى أصله، كردّ جميع الأشياء إلى أصولها للضرورة))[٥٠]، وقال في موضع آخر: ((ويكفيك من هذا كلّه ما ذكرت لك من أنّ الشاعر إذا اضطرّ ردّ الأشياء إلى أصولها))[٥١].

ثالثاً: النسبة المناقضة لرأي المبرد

نسب ابن جني إلى المبرد أنّه يجيز إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي على الإطلاق، ثم يردّ عليه أنّ هذا شاذّ في القياس والسماع، وهو بمنزلة نصب الفاعل ورفع المفعول، إذ قال: ((والشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً ما أجازه أبو العباس من تتميم (مفعول) من ذوات الواو التي هي عين؛ لأنّه أجاز في (مَقُول: مَقْوُول، وفي (مَصُوغ: مَصْوُوغ) قال: لأنّ ذلك ليس بأثقل من (سُرتُ سُوُوراً وغارَت عينُه غُوُوراً)، قال أبو علي: فسبيله في هذا سبيل من قال: قام زيداً؛ لأنّه خارج عن القياس والاستعمال))[٥٢]، وقال في موضع آخر: ((وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافاً لأصحابنا كلّهم... قال أبو علي: وهذا خطأ؛ لأنّه يجيز شيئاً ينفيه القياس وهو غير مسموع، فقياسه قياس من قال ضربت زيدٌ))[٥٣].

بينما ابن يعيش قد نسب إلى سيبويه أنّه روى عن العرب شيئاً من تتميم اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي، ثم نسب إلى المبرد الجواز مطلقاً، إذ قال: ((لا يتمون مفعولاً من الواو فلا يقولون: مَقْوُول، هذا هو الأشهر، وحكى سيبويه أنّهم يقولون: ثوب مَصْوُون... وأنشدوا:

والمسك في عنبره المَدْوُوف

والأشهر المَصُون والمَدُوف، وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو))[٥٤].

وكذلك نسب إليه السيوطي في الهمع، إذ قال: ((وثوب مَصْوُون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرد))[٥٥].

رابعاً: مناقشة النسبة والرّدّ عليها

ويكفي في الردّ على ابن يعيش أن نستشهد بكلام سيبويه، إذ قال: ((ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياءات؛ ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة))[٥٦].

فمن متابعة هذه المسألة في كتاب المقتضب يتضح أنّ الإتمام عند المبرد مقصور على الضرورة، فكأنّهم أخذوا رأيه بجواز الإتمام دون استحضار قيد الضرورة، أو قد يكون التصرف في السياق أوقع هذا اللبس في فهم رأيه، فيتبيّن من البحث في هذه المسألة أنّ المبرد أجاز إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي في الضرورة الشعرية، وهذه النسبة لا تخلو من تجوز أو توهم.

الخاتمة والنتائج

الحمد لله الذي بفضله تتم الأعمال الصالحة، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

بعد إجراء دراسة تحليلية لمجموعة من المسائل النحوية المنسوبة إلى أبي العباس المبرد، توصل الباحث إلى أن العديد ممّا نُسب إليه تتعارض مع نصوصه الواضحة في كتابه "المقتضب"، وهذا يبرز أهمية القيام بتحقيق مباشر في مؤلفات الأوائل، وعدم الاكتفاء بنقل الشروح وآراء المتأخرين.

فاتبعت الدراسة منهجاً استقرائياً وتحليلياً، إذ تمّ الاستناد إلى نصوص كتابه "المقتضب" ومقارنة آراء النحويين المتأخرين، ممّا أسفر عن التوصل إلى نتائج علمية مهمة، من أهمها:

١- أظهرت الدراسة أنّ المبرد يتفق في معظم هذه المسائل مع مذهب سيبويه وجمهور البصريين، كما تبيّن أنّ العديد من الآراء التي نُسبت إليه خلاف ما صرّح به في كتابه "المقتضب"، فتعود في الواقع إلى سوء فهم أو تأويل غير دقيق لعباراته، أو إلى نقل غير موثوق.

٢- سلّط هذا البحث الضوء على أهمية الرجوع إلى المصادر الأصلية عند تقييم آراء العلماء، وضرورة توخِّي الحذر من الاعتماد على أقوال الناقلين دون التحقق منها، وهذا يعكس جانباً من الأمانة العلمية التي يجب أن تتوافر في دراسة التراث النحوي.

٣- ثبت للباحث أنّ الأصول التي اعتمد عليها المبرّد في طرح آرائه النحوية والصرفية هي الأصول نفسها التي اعتمد عليها أئمّة اللغة من قبله، فيُعنى بالتعريف والعوامل والمعمولات والسماع والقياس والتعليل.

٤- تبيّن للباحث أنّ المبرّد قد يكون له رأيان في مسألة ما، رأي موافق فيه جمهور النحويين ورأي آخر يخالف فيه الجمهور.

٥- قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث: ((والجمع يُجمع إذا اختلفت أنواعه... وكذلك تقول: طريق وطُرُق وطُرُقات... وأَوطُب وأَوَاطِب... وما لم أذكره لك من الجمع، فجمعه جائز، إلّا ما كان على مثال: (مفاعِل) و(مفاعيل)، فإنّه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية، وقد بيّنا ذلك في (المقتضب) فيما يجري ولا يجري، باستقصاء علّته))[١]، هذا النص يُثبت للباحث أنّ المبرد يجعل كتابه "المقتضب" قمة كتبه في النحو، فيحيل عليه في كتبه الأخرى.

٦- كثيراً ما يجري المبرد على قاعدة عامة في كتابه "المقتضب" والقاعدة هي أنّه يجوز في الضرورة الشعرية ردّ جميع الأشياء إلى أصولها.

نسأل الله أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.

---

[١] كتاب سيبويه: ١٧٨/١

[٢] البيت من المتقارب وهو من الأبيات التي لا يُعرف قائلها، ينظر: كتاب سيبويه: ١٧٨/١

[٣] الشاهد فيه على إعمال المصدر الذي هو (النكاية) وفيه الألف واللام

[٤] البيت من الطويل نسبه سيبويه للمرّار الأسدي، ينظر: كتاب سيبويه: ١٧٩/١، ونسبه غيره لمالك بن زغبة الباهلي، ينظر: المقتضب: ١٤/١

[٥] الشاهد فيه على إعمال المصدر الذي هو (الضرب) وفيه الألف واللام

[٦] المقتضب: ١٤/١

[٧] شرح الكافية، للرضيّ: ٣٠٩/٣-٤١٠

[٨] خزانة الأدب، للبغدادي: ١٢٩/٨-١٣٠

[٩] كتاب سيبويه: ٨٨/٣

[١٠] المقتضب: ٤٧/١

[١١] المقتضب: ٦/٢

[١٢] مغني اللبيب: ٣١٣/١

[١٣] المقتضب: ٨/٢

[١٤] كتاب سيبويه: ١١٦/٣

[١٥] المقتضب: ٥١/١

[١٦] البيت من الوافر لفروة بن مسيك المرادي، ينظر: كتاب سيبويه: ١١٦/٣

[١٧] الشاهد فيه أنّه ألغى عمل (ما) لما دخلت (إن) عليها، ينظر: المقتضب: ٥١/١

[١٨] المقتضب: ٣٦٣/٢

[١٩] شرح الكافية: ١٨٦/٢

[٢٠] كتاب سيبويه: ١٤٤/٤

[٢١] كتاب سيبويه: ١٧٥/٤

[٢٢] المقتضب: ٥٦/١

[٢٣] المقتضب: ٦٠/١

[٢٤] المقتضب: ٦١/١

[٢٥] المقتضب: ١٦٩/٣

[٢٦] سر صناعة الإعراب: ٢١٥/٢

[٢٧] شرح المفصل: ٢٩٨/٩

[٢٨] شرح الشافية: ٣٨٢/٢

[٢٩] منهج السالك: ٧٩٤/١

[٣٠] منهج السالك: ٨١٠/١

[٣١] كتاب سيبويه: ٥٩/٤

[٣٢] المقتضب: ٧٣/١-٧٤

[٣٣] المقتضب: ٢٠٤/٣

[٣٤] شرح المفصل: ٢١٧/١-٢١٨

[٣٥] شرح الكافية: ٣٠٣/١

[٣٦] كتاب سيبويه: ٢٥١/٣-٢٥٢

[٣٧] المقتضب: ٨٣/١، ٩٤/٢

[٣٨] شرح التصريح، للأزهري: ١٧٩/١

[٣٩] شرح الكافية: ٣/ ٢٤١

[٤٠] البيت من الطويل، وهو من الشعر المنسوب لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: ديوانه: ٣٥٨، ونسبه الأعلم للمرار الفقعسي، ينظر: المقتضب: ٨٤/١

[٤١] الشاهد فيه وقوع الجملة الاسمية بعد (قلّما) ضرورة

[٤٢] كتاب سيبويه: ٥٣/١

[٤٣] المقتضب: ٨٤/١

[٤٤] المقتضب: ٥٥/٢

[٤٥] إعراب القرآن، للنحاس: ٢٣٧/٢

[٤٦] أمالي ابن الشجري: ٥٦٧/٢

[٤٧] مغني اللبيب: ٣٣٧/١

[٤٨] كتاب سيبويه: ٢٦٧/٤

[٤٩] المقتضب: ١٠٢/١

[٥٠] المقتضب: ١٣٩/١

[٥١] المقتضب: ١٤٤/١

[٥٢] المنصف، لابن جني: ٢٧٨/١

[٥٣] المنصف: ٢٨٥/١

[٥٤] شرح المفصل: ٤٣٣/١٠

[٥٥] همع الهوامع: ٤٣٩/٣، وينظر: شرح الأشموني: ٨٦٦/٣

[٥٦] كتاب سيبويه: ٢٦٢/٤

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم

* إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

* المذكر والمؤنث، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، د.ط، د.ت.

* المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط،١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

* المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

* أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

* خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

* ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

* سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م.

* شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

* شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت.

* شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ط، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

* شرح كافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

* كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، د.ط، ١٤٤٤هـ– ٢٠٢٣م.

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.